مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: تحديات العولمة للمجتمع المدني في الوطن العربي
اسم الكاتب: د. أحمد شكر حمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/480
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تحديات العولمة للمجتمع المدني في الوطن العربي

د. أحمد شكر حمود
كلية القانون/ الفلوجة ـ جامعة الأنبار

Abstract

Reflect the globalization challenges are real and multiple Arab civil society, the most negative, required him to be ready to face them, and some are positive it would benefit them as far as possible, and the concept of globalization has become clear and the trader is no longer there who do not understand the nature of hegemony, which seeks powers to achieve in all fields and fields and has become talk of globalization, the most important subject you are concerned with the rest of the world's developed and developing countries and even poor countries to afford the policy of dissolving of borders, sovereignty and cultures and the abolition of national identity and nationalism and try to seize the wealth of nations.

مقدمة:

تعكس العولمة تحديات حقيقية ومتعددة على المجتمع المدني العربي أكثرها سلبي، مطلوبًا منه أن يكون مستعدًا لمواجهتها، وبعضها إيجابي عليه أن يستفيد منها بأقصى ما يمكن، ومفهوم العولمة أصبح واضحًا ومتداولاً ولم يعد هناك من لا يدرك طبيعة الهيمنة التي تسعى الدول الكبرى إلى تحقيقها في كافة المجالات والميادين وأضحى الحديث عن العولمة الموضوع الأهم الذي تعنى به سائر دول العالم

المتقدمة والنامية بل وحتى الدول الفقيرة لما تحمله من سياسة تذويب للحدود والسيادة والثقافات وإلغاء الهوية الوطنية والقومية ومحاولة الاستيلاء على ثروات الشعوب.

وتبعاً لطبيعة البحث فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث مبحث تمهيدي تم فيه تحديد المفاهيم المستخدمة في البحث وتأصيلها نظرياً و تاريخيا أما المبحث الأول فقد كرس لبحث التحديات الاقتصادية للمجتمع المدني في الوطن العربي، وفي المبحث الثاني تم تناول موضوع التحديات السياسية للعولمة على المجتمع المدني في الوطن العربي.

المبحث التمهيدي التأصيل المفاهيمي

المجتمع المدني:

استخدمت عبارة المجتمع المدني للوهلة الأولى للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة (الفطرية) إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي، وبهذا المعنى فان المجتمع المدني هو المنظم تنظيمًا سياسيًا، وقد مر المجتمع المدني بعملية نشوء وارتقاء تاريخي في البيئة الغربية التي ولد فيها وتبلور[1].

وأخذ الاهتمام ينصب تدريجيًا على دراسة المجتمع المدني ضمن أطار الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية والعدالة الاجتماعية على المستوى العالمي.

وفي نطاق الفكر العربي، فان هذا الفكر لم يتعرف على مفهوم المجتمع المدني بحد ذاته، بل جاء هذا التعرف عبر الاهتمام المتزايد الذي لاقته مؤلفات (غرامشي) في المنطقة العربية بعد السبعينات من القرن العشرين وكذلك كفاعل اجتماعي يجري

العمل على توظيفه في سياق مناقشة الخيارات الديمقراطية.

إن الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي، يطرح في تحديدات متباينة بنيتاً ومضمونًا، ففي إطار البنية يذهب البعض إلى جعل المفهوم مفتوحًا ليتضمن بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة[٢]، في حين يحصر قسم آخر المفهوم بالبنى الحديثة، إنها مجتمع متمدن، أي قرين الحداثة[٣].

اتجاه آخر يطرح المفهوم في شكل مجموعة قيود وضوابط تحد من سلطة الدولة، وقد تصل معارضته إلى حد التناقض التناحري في ظروف معينة وفي حالات محدودة[٤].

مما تقدم يتضح ان عملية السعي لتأصيل المفهوم نظرياً، تواجه عدة إشكاليات لعل أبرزها[٥]:

١. ضعف التأصيل النظري للمفهوم، على الرغم من شيوع استخدامه، ومثل هذا الأمر ربما يؤدي إلى الانتقائية في نقل المفهوم.

٢. الاختلاف في تكييف طبيعة المفهوم، بمعنى انعدام التحديد الدقيق وعدم ثبات المعنى، والتبدل السريع للمضمون النظري للمصطلح تبعًا لتبدل التجارب النظرية أو تباين العقائد والأفكار.

في ضوء ما تقدم يبين التحليل ان جوهر المجتمع المدني ينطوي على أربعة عناصر رئيسية هي[٦]:

العنصر الأول:

ويتمثل بفكرة (الطوعية) التي تتميز تكوينات المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة تحت أي اعتبار.

العنصر الثاني:

ويشير إلى فكرة (المؤسسة) التي تستغرق مجمل الحياة الحضارية تقريبًا، والتي تشمل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

العنصر الثالث:
ويتعلق بفكرة (الغاية والدور) الذي تقوم به هذه التنظيمات والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة السياسية وعن هيمنة الدولة من حيث هي تنظيمات اجتماعية مستقلة تعمل في سياق روابط تشير إلى علاقات التماسك والتضامن الاجتماعيين.
العنصر الرابع:
ويكمن في ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدني بوصفه جزءًا من منظومة مرتبطة به تشتمل على مفاهيم مثل المواطنة، حقوق الإنسان، التنمية، المشاركة السياسية الشرعية، نلخص من ذلك أن المجتمع المدني يمثل نمطًا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج قليلاً أو كثيرًا عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة، فهو إذن مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة، أنه هامش يضيق ويتسع حسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته، فثم دائمًا هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي، ان هذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعًا مدنيًا.
العولمة:
قبل الدخول في تحديد مفهوم العولمة، لابد من الإشارة أن للعولمة تاريخًا قديمًا، وبالتالي فهي ليست نتاج العقود الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وانتشر، وأصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التي تنطوي عليها

العولمة، في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، ولعل ما جعل العولمة تبرز آثارها في هذه المرحلة التاريخية (التسعينات من القرن الماضي) هو تعمق آثار الثورة العلمية والثقافية، والتطورات الكبرى التي حدثت في عالم الاتصال[٧]، إضافة إلى:

* انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق).
* بروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسية.
* التطور التقني الكبير الذي حدث في ثورة المعلومات والاتصالات.
* التدني والضعف العام لدول العالم الثالث وخاصة الدول العربية المالكة لأكبر ثورة اقتصادية وهي النفط لأسباب كثيرة في مقدمتها سوء الإدارة والنظم السياسية وفساد الحكام والصراعات والحروب.
* التبادل الحر[٨]:

ورغم شيوع استخدام لفظ العولمة، فان الظاهرة ليست حديثة بالدرجة التي قد توحي بها حداثة هذا اللفظ، لأن عناصرها كازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، انتشار المعلومات والأفكار تبادل السلع والخدمات وغير ذلك يعرفها العالم منذ قرون عدة[٩].

ظهر مصطلح العولمة لأول مرة في اللغة الإنكليزية تحت كلمة (GLOBALLZATION) ويرد في اللغة الفرنسية (MONDIALIZATION) وتترجم للعربية تحت ثلاث مصطلحات هي الكونية، الكوكبية، والعولمة، وهناك من يصفها بالعالمية والشمولية والأمركة والدولرة وأكد البعض على إنها ليست بالعالمية إذ لا يمكنها أن تقترن بعالمية الأديان والمذاهب السياسية أو الاقتصادية، وأوضح آخرون بأنها تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته وتعني تعميم لنمط حضاري

يخص بلد معين، واعتبرت العولمة بأنها جزء من المركزية في النظام الدولي.

يرى البعض العولمة على أنها عملية اختراق كبرى للإنسان وتفكيره وللذهنيات وتركيبها، وللمجتمعات واتساقها وللدول وكياناتها وللجغرافية ومجالاتها، وللاقتصاديات وحركاتها، وللثقافات وهوياتها، وللإعلاميات وتداعياتها(١٠).

ويرى البعض بأنها: تعددية الصلات والترابطات المتداخلة بين الدول والمجتمعات التي تصنع النظام العالمي الحالي، وهي نتيجة منطقية لعمليات تاريخية معقدة لتطور نمط الإنتاج الرأسمالي ووصوله من نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، وإن العولمة هي إقامة سوق عالمية يكون العالم هو قاعدته لخلق المزيد من التوسع والهيمنة والأرباح وخلق آليات إعادة إنتاج رأس المال وكذلك إسقاط الخصوصية القومية الاقتصادية والسياسية للأمم والشعوب وفكرة حل المشاكل الأقليمية حلاً دولياً وظهور ما يسمى بالحكومة العالمية.

الدكتور محمد الأطرش يعرف العولمة بأنها تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتالياً خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وان العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات(١١).

ويعرفها الاقتصادي الأمريكي جيمس روزناو بأنها تتمثل في

سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على نطاق كوني وهذه السلع تشمل ست مجموعات هي بضائع وخدمات، أفراد، أفكار ومعلومات، نقود، مؤسسات، أشكال من السلوك والتطبيقات(١٢).

ويقدم باحث آخر العولمة على أنها إنتاج، استهلاك وتوزيع متبادل وأنماط ثقافية واجتماعية وسياسية وقيود وأخلاقيات وأنماط إعلامية تشمل العالم كله، وبذلك تكون العولمة تعميم نمط حياة معين ودعوة لبناء نماذج معينة باستخدام ثلاث أدوات سياسية ساعدت وتساعد على بلورة الظاهرة وهي الشركات عابرة القومية التي تمارس العولمة بكفاءة عالية وتكنولوجيات الإعلام والاتصالات والمؤسسات والمنظمات الدولية(١٣)، وهي أيضًا الاقتصاديات العالمية المفتوحة على بعضها وهي ايديولوجيات ومفاهيم الليبرالية الجديدة التي تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل التجاري الحر كنموذج مرجعي وإلى قيم المنافسة والإنتاجية وهي تعد العالم بالرفاهة وبالمزيد من التقدم(١٤).

مما تقدم يتبين لنا أن أهم الأسباب التي تقود إلى اختلاف تعريفات العولمة والتي تحول دون التوصل إلى تعريف موحد يكمن في تعدد أوجه العولمة وتنوع مظاهرها وتجلياتها ولتعدد الخلفية والمنطلقات العلمية والفكرية والأيدلوجية للكتاب والباحثين، والعولمة قابلة لأن تكون دومًا واسعة الحدود تخترق كل شيء لكي تصل إلى جزئياته.

وهي تسعى إلى اختزال العالم الذي نراه واسعًا في قرية كونية صغيرة تخضع لسلطة واحدة، تتبنى ثقافة واحدة، وحضارة متجانسة، ويسود فيها نظام اقتصادي واحد(١٥)، اتجاه آخر من الكتاب يرى في العولمة إنها

ليست كلها شر مطلق، كما إنها ليست خير مطلق، وبالتالي يكون المطلوب تحرير العولمة من الأوهام والمبالغات والتصورات المغلوطة، وهذا من شأنه المساهمة في الاقتراب من حقيقة العولمة، والمدخل لمثل هذا التشخيص هو التسلح بأدوات وبمفردات تحليلية جديدة، فلا يمكن التعامل مع حقائق نهايات القرن بعقلية بدايات القرن، كما أنه لا يمكن استيعاب حقائق الألفية الثالثة بشعارات الستينات ولا يمكن التعامل مع المستقبل بالعودة إلى الماضي والوقوف عنده، بل أنه لا يمكن التعامل مع النظام العالمي الجديد من خلال التمسك بمسلمات وبديهيات النظام العالمي القديم[١٦].

المبحث الأول

تحديات العولمة الاقتصادية

إن تحديات العولمة الاقتصادية والقائمة على آلية السوق وخصصه الاقتصاد تكمن في سعة أهدافها واتساع مداها وتعدد اتجاهاتها فهي تهدف إلى تهميش دور الدولة واختراق البناء الحضاري وإلغاء الجغرافية وإلغاء دور الدولة الناهضة وتحويلها إلى دول مستهلكة تكثر فيها البطالة[١٧] يضاف إلى ذلك:

طمس أو غياب كل مصطلحات التنمية و(التحرر الاقتصادي) و(العدالة الاجتماعية) كما إنها كادت أن تفقد الكثير من الدول قدرتها في صياغة أي سياسة تتعارض مع المصالح الرأسمالية وأدواتها المحلية.

فالخصخصة في التحليل الأخير ليست إلا إعادة توزيع الثروة لصالح البرجوازية المحلية والأجنبية حيث يتسنى بمقتضاها نزع ملكية الدولة ونقل أصولها الإنتاجية للقطاع الخاص بغض النظر عن هوية جنسيته[١٨].

ولم تحصد بعض البلاد من تطبيق برامج وسياسات العولمة

الاقتصادية في الغالب مع بداية القرن الحادي والعشرين والانتاج وخيمة لم تتوقف عند العجز عن مواجهة تحديات التنمية فحسب، بل أدت إلى تفاهم المديونية الخارجية والداخلية، وعجزها عن سداد فوائد هذه الديون إلى البنك الدولي صاحب تلك السياسات والبرامج مما اضطر بعضها إلى مقايضة الدين العام الخارجي بملكية المشروعات الوطنية كما قد تؤدي إلى تسليم أصول وطنية ذات قيمة كبيرة إلى مؤسسات وأشخاص قد تؤثر في انسيابية السلع والخدمات إلى المواطنين، كما أدت أيضًا إلى تباطؤ وتراجع حركة النمو الاقتصادي، وتزايد حالات الفشل والانكسارات في مسيرة الاقتصاد الوطني، وأوقعت الاقتصاد والمجتمع في مآزق عديدة منها[١٩]:

١. تخلت الحكومات عن مسؤوليات التنمية، لحساب القطاع الخاص الذي أثبت في الغالب عجزه وعدم قدرته على سد الفراغ التنموي، وذلك أن الهدف الرئيس للقطاع الخاص الربح السريع.
٢. العجز عن زيادة الادخار المحلي، والفشل في اجتذاب الاستثمار الأجنبي.
٣. العجز عن التصدير، مع فتح الباب لتسرب الموارد على نطاق واسع من خلال الاستيراد وخروج رؤوس الأموال.
٤. بسبب هذه السياسات، فقد تم تهميش دور التخطيط بعد أن أصبح دور الحكومات يكاد يقتصر على الإشراف أو التوجه عن بعد، وبالتالي غابت الأدوات الفعالة لتنفيذ الخطط التنموية وغيرها.

وفي ظل هذا التدهور الناتج عن الاستجابة لسياسات الصندوق والبنط الدوليين، ومنظمة التجارة الدولية، إلى جانب عوامل أخرى داخلية وخارجية متنوعة، كان

لابد لمجرى الأزمة الاقتصادية العامة في الوطن العربي أن يشق طريقه نحو مزيد من التراجع في الاقتصاد والتنمية والمجتمع والسياسة، والمؤشرات على ذلك كثيرة منها[٢٠]:

١. استفحال مظاهر التبعية بكل أشكالها، بما يستجيب لأهداف العولمة التي تسعى إلى نفي القاعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة القطرية العربية عبر تحطيم العلاقة بين الدول والشعب، بحيث يصبح المسار الرئيس للدولة موجهًا في خدمة استحقاقات العولمة والسوق العالمي والشركات المتعددة الجنسية.

٢. تزايد حجم ومعدلات البطالة والفقر، وما ينتج عنها من أزمات خانقة وتهدد الاستقرار فيها.

٣. استمرار تراكم عوامل العجز في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي، فالمعروف ان الطلب على الغذاء ينمو بمعدل ٦ بالمائة سنويًا في حين ان الإنتاج ينمو بمعدل ٢ بالمائة مما قد ينتج عن ذلك ارتفاع في سعر رغيف الخبز والسلع الغذائية الأخرى، وهبوط في مستويات المعيشة، واتساع دائرة الفقر وما دونه بدرجات حادة.

٤. تعرض التجارة البينية العربية لمزيد من التراجع والانخفاض، علاوة على ضعفها المزمن منذ إعلان تأسيس السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤، ففي ذلك العام كانت نسبة التجارة البينية العربية ٤,٦ بالمئة من مجمل التجارة العربية، وصلت بعد أربعين عامًا من ذلك التاسيس إلى ٣,٤ بالمئة وسوف تتعرض إلى مزيد من الهبوط في ظل رفع القيود وتحرير التجارة والانفتاح، وإلى جانب ذلك فان ٩٠ بالمئة من الاستثمارات العربية هي خارج البلدان العربية، والتي تعرضت خلال الانهيار المالي ومما يعقد الأمر أكثر أن العولمة

الاقتصادية وما تشكله من تحديات سوف تجعل من التكامل الاقتصادي العربي أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع، الأمر الذي يتطلب استكشاف أهم السبل وانجحها للتعامل مع هذه الظاهرة.

٥. يشكل انفلات سلطة الضبط الاقتصادي من الدولة الوطنية وانتقاله إلى الشركات والتكتلات الاقتصادية جوهر العولمة الاقتصادية التي تفترض ان العالم قد أصبح وحدة اقتصادية واحدة تحركه قوى السوق التي لم تعد تحكمها حدود الدولة الوطنية، وإنما تشترط بمجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية العابرة للجنسيات[٢١]. ويكمل ذلك المشاريع المطروحة على المستوى الأقليمي مثل السوق الشرق أوسطية والشراكة الأوربية المتوسطية، والتي تعد خطوات على طريق العولمة، وهي في حقيقتها تعمل بشكل أو بآخر باتجاه تفكيك العمل العربي المشترك.

أولاً/ آليات العولمة الاقتصادية:

١. الشركات متعددة الجنسيات أو عابرة القارات (وهي الشركات التي تحمل من الناحية القانونية جنسية واحدة وهي جنسية دولة المقر إلا أن ساحة عملها هي كل العالم) والتي يتجاوز تعدادها أكثر من (٥٠٠) شركة، أنشأت مصانعها ومدت نفوذها وتسللت بسلعها لتعطي صورة اقتصادية ظاهرها تحقيق التنمية للبلدان العاملة فيها وباطنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية لتلك البلدان.

وتشير التقارير إلى أن الشركات المتعددة الجنسية تهيمن على جزء كبير من التجارة العالمية وهي في حالة تنامي باستمرار إذ تضاعفت التجارة الدولية بأكثر من (١١) مرة خلال الربع قرن الأخير، ولما كانت العولمة تقوم على مثل هذه المؤسسات

العملاقة المتعددة الجنسية التي ليس لها وطن محدد وهي اقتصادية وتجارية ومالية وثقافية واجتماعية، فقد أصبحت هذه المؤسسات تشكل أحد أهم مظاهر العولمة والأسس التي تستند إليها وان الدول الصناعية السبع الكبرى تضم (٤٢٨) شركة من أصل (٥٠٠) شركة تتوزع على وفق ثالث جغرافي هو: الولايات المتحدة (١٥٣) شركة، والاتحاد الأوربي (١٥٥) شركة، واليابان (١٤١) شركة، ويظهر من هذا أن الشركات المتعددة الجنسية ستكون هي الحاكم في مقدرات الاقتصاد العالمي كونها تمثل شبكة واسعة من المشروعات تعمل بموجب توجيه مركزي يعزز من سطوة النظام العالمي الجديد[٢٢].

٢. الاستثمارات الأمريكية ودورها في عولمة رأس المال والتي تدر أرباح هائلة للاقتصاد الأمريكي.

٣. المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة (العالمية) (WTO) والوكالات الاقتصادية الدولية الأخرى مثل (الفاو) و (الأنكتاد) التابعتين للأمم المتحدة التي تؤدي دورًا مساندًا للعولمة الاقتصادية إضافة إلى الحلف الأطلسي الذراع العسكري لتنفيذ مصالح الدول المنظوية فيه.

٤. التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية.

٥. الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وتراجع دور الدولة.

٦. إعطاء كل الأهمية والأولوية للإعلام لأحداث التغييرات المطلوبة على الصعيدين المحلي والعالمي.

ثانياً/ سمات العولمة الاقتصادية:

١. إدارة مركزية للاقتصاد العالمي من قبل مراكز الرأسمالية المتقدمة.
٢. تغيير أنماط التقنية حيث تسيطر الدول الصناعية الغربية على إنتاج وسائط نقل المعلومات والتي تعد وسيلة مهمة من وسائل العولمة.
٣. استخدام وسائل ضاغطة وغير أخلاقية في إعاقة تقدم اقتصاد الدول الرافضة للعولمة كاستخدام القوة العسكرية أو المقاطعات الاقتصادية أو فرض الحصار.
٤. خلق التناقضات بين الدول النامية والدول الفقيرة ومنعها من المشاركة في صنع القرار الاقتصادي.
٥. تذويب الخصائص الوطنية والاستقلالية الاقتصادية والسياسة الوطنية، وفسح المجال أمام الاستثمار الأجنبي.
٦. السيطرة على أسواق تجهيز المواد الخام اللازمة للإنتاج الصناعي.
٧. تسريع وتيرة سياسات التحول نحو القطاع الخاص (الخصخصة) وإن هذه التحولات كانت ولم تزل تجري في معظم الدول النامية في إطار حزمة من المؤثرات الخارجية الدافعة وفي مقدمتها سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والدول المتنفذة في الاقتصاد العالمي، والتي تهدف إلى تحرير التجارة وسرعة الاندماج بين اقتصاديات الدول وهو ما تسعى إليه العولمة[٢٣].

يتضح مما تقدم ان العولمة وتؤمها الخصخصة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، وفي مقابل ذلك يعمل على زعزعة الدولة الوطنية و(فلش) المجتمعات بقدر ما تقلص من سيادة هذه الدولة ولاسيما في المناطق التي تكون ضعيفة

التكوين القومي، ان إضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لفائدة العولمة يؤديان إلى استيقاظ للانتماء سابقة على الدولة: القبيلة والطائفة والجهة والتعصب المذهبي.

على هذا يمكن القول أن الإصلاح الاقتصادي وفق المنظور الرأسمالي بمنطلقاته الأيديولوجية والسياسية، قد أفضى إلى استقطاب اجتماعي يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروة وتضاعف حدة عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية، وهو ما يؤثر سلبًا في التوافق الاجتماعي حول التحرير السياسي والاقتصادي، بل أن هذه النتائج التي تعمل على تمزيق الكيانات الاجتماعية، إنما تؤثر سلبًا في القاعدة الاجتماعية للديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، بعبارة أخرى إن الأخذ بالعولمة والخصخصة قد لا يفسح المجال أمام تبلور قوى المجتمع المدني العربي ومؤسساته الحقيقية، على قاعدة أن توسع حيز القطاع الخاص (بتقليص دور الدولة) يهيئ مستلزمات هذا التبلور، بل أن المتحصل من بعض التجارب في الوطن العربي أنه سيكون على حساب قوى المجتمع المدني ولصالح فئات مرتبطة بالرأسمال العالمي، فضلاً عن إنها تنميط للثقافات الوطنية والقومية وتحويلها إلى فضاء استهلاكي يتماشى مع العولمة الاقتصادية أي تذويب الخصوصية الوطنية والقومية في منظومة أشمل هي عالم الشمال الذي تتحكم فيه الإدارة الأمريكية، ومن ثم تميل العولمة في الواقع إلى إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم وتقديمه بصورة جديدة، وبسبب ذلك بات من الصعوبة بمكان التمييز بين الحد الذي ينتهي عنده النفوذ الأمريكي والحد الذي تبدأ معه العولمة، سواء أكانت العولمة

مجرد شكل من أشكال الأمركة العالمية، أم كانت فعلاً ظاهرة مستقلة في ذاتها ستنحصر السيطرة الأمريكية عنها شيئًا فشيئًا في المستقبل المنظور[٢٤]، أما بشأن السياسات المتبعة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فإنها تفرض على بلدان العالم الثالث معايير في الإدارة تؤدي إلى إغراقها دائمًا أكثر فأكثر في التخلف والمديونية.

من جهة أخرى فإن عولمة رأس المال وتدويله عبر الحدود التي يأمل البعض من ورائها قدوم الاستثمارات فان الحاصل هي صورة هروب لرأس المال من الدول النامية بدلاً من تدفق رأس المال إليها، بما يترتب على ذلك من آثار سلبية في التنمية البشرية، فهروب رأس المال يؤدي إلى تخفيض معدلات الاستثمارات ويزيد من معدل البطالة أو على الأقل يقلل من حجم الآثار الإيجابية المترتبة على تدفق حركة رؤوس الأموال إلى داخل الدولة، وظاهرة هروب رأس المال ليست بالظاهرة الهينة في البلاد العربية، إذ يقدر البعض حجم الاستثمارات العربية الخاصة والعامة المتراكمة في الخارج بما يتراوح بين ٦٠٠ – ٨٠٠ مليار دولار بالمقارنة بحجم الاستثمارات الأجنبية الخاصة المتراكمة في البلدان العربية التي لا تزيد على ٦٠ مليار دولار[٢٥].

المبحث الثاني

التحديات السياسية للعولمة

للعولمة مدخلات وأبعاد متعددة الأوجه، وهي شأنها شأن غيرها من الظواهر، وهي تجمع بين الفرص والتهديدات، وسبق الحديث عن الجانب الاقتصادي للعولمة بجوانبها السلبية والايجابية. ونسعى في الصفحات اللاحقة الحديث عن الجانب السياسي للعولمة وتأثير ذلك على المجتمع المدني العربي.

جدير بالذكر ان دول العالم الثالث ومنها الدول العربية تعتبر في معظمها هي الأكثر تأثراً بالعولمة، وذلك نظراً لاعتبارات عدة منها[٢٦]:

- ضعف وهشاشة أجهزة الدولة.
- عدم رسوخ مؤسساتها في عديد من الحالات.
- تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مع تناقص أو تآكل قدرات الدولة على التصدي لها.
- تدني القدرات التكنولوجية للعديد من الدول.
- ضعف إمكانيات واطر التعاون الإقليمي فيما بينها.

أولاً: التأثيرات السياسية الايجابية للعولمة:

– يرى البعض في التناقص التدريجي لقدرات الدول نتيجة للعولمة جانباً ايجابياً، فتناقص دور الدولة ينعكس طردياً بتوسع دور مؤسسات المجتمع المدني التي تفتقر إلى الاستقلالية الحقيقية، بسبب سعي الدول للسيطرة على هذه التنظيمات أو تقليص استقلالها بالاستناد إلى إجراءات سياسية وقانونية وإدارية وأمنية، إنما يعتبر إحدى أهم مشكلات التطور السياسي والديمقراطي في العالم الثالث.

بعبارة أخرى، إن بعض متغيرات عملية العولمة سوف يؤدي إلى تقوية المجتمع المدني وإعادة صياغة علاقته بالدولة في العديد من أقطار العالم الثالث، وذلك في ضوء الاعتبارات التالية[٢٧]:

– عولمة قضية حقوق الإنسان، وهي وثيقة الارتباط بتطور مفهوم المجتمع المدني. بمعنى آخر إن قدرة النظم على إخفاء ممارساتها بهذا الخصوص تتقلص باستمرار مما يعرضها لضغوط وربما لعقوبات دولية للقلاع عن هذه الانتهاكات وتحسين سجل حقوق الإنسان.

– تنوع مصادر المعلومات المتاحة للمجتمع المدني، ففي

ظل ثورة المعلومات والاتصالات المرتبطة بعملية العولمة تتضاءل قدرات الدول في السيطرة على المعلومات والأفكار التي تتدفق عبر حدودها، مما يوفر للمجتمع المدني مصادر للمعلومات غير خاضعة لسيطرة الدولة، وهو ما يسهم في تقليص فاعلية بعض آليات الدولة للسيطرة على المجتمع المدني والتحكم فيه.

– تنامي دور المنظمات الدولية غير الحكومية، يسهم بدرجات متفاوتة في تدعيم بنية المجتمع المدني في بعض دول العالم الثالث. بكلمة أخرى شهدت السنوات الأخيرة نمواً ملحوظاً في دور ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي أو المنظمات الدولية غير الحكومية وهي عبارة عن هيئات أو اتحادات دولية مستقلة عن الحكومات وعادة ما يكون لها فروع وأعضاء في العديد من دول العالم. تركز اهتماماتها على وأنشطتها على قضايا مهنية أو قضايا أخرى ذات طابع عالمي مثل حقوق الإنسان وحماية البيئة، وتحقيق السلام، ومراقبة الانتخابات. إن العصر الحديث صار يقرب الأمم إلى بعضها في التفكير وفي الكثير من مستلزمات الحياة ومفرداتها.. وان الممارسة من شأنها ان تسهم في عملية النضج والوعي.

– الثورة الهائلة في تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصالات تتيح لبعض القوى والجماعات المعارضة لنظم الحكم في بعض دول العالم الثالث بعض الأساليب والأدوات الحديثة التي يمكن ان تستخدمها في ممارسة أنشطتها ضد هذه النظم.

– رغم تعدد العوامل والمتغيرات التي تفسر موجة التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي، فان بعض العناصر المرتبطة بعملية العولمة، قد أسهمت في ذلك. فثورة المعلومات والاتصالات خلقت

واقعاً جديداً لم يعد في ظله بمقدور أي نظام سياسي ان يخفي ممارساته أو يحجب الحقائق عن العالم الخارجي.

ومن ناحية أخرى فإن هذه الثورة خلقت ما يمكن تسميته بأثر العدوى في التحول نحو الديمقراطية حتى ولو كان شكلياً(٢٨).

- حدوث موجة ذات طابع عالمي من التحول الديمقراطي والاتجاه نحو الاقتصاد الحر، وبغض النظر عن جوانب الضعف والقصور التي تعاني منها الديمقراطيات الجديدة. فمن المؤكد ان قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بدأت تجد رواجاً في العديد من المناطق. مما حدا بالبعض للحديث عن ((عولمة الديمقراطية)).

ثانياً/ التأثيرات السلبية السياسية للعولمة:

تكمن الكثير من المخاطر في التجليات السياسية للعولمة وآليات تنفيذها، والتي من أبرزها الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان. حيث تزامن مع أتساع نطاق ظاهرة العولمة، تنامي مظاهر التفكك الداخلي في بعض الدول وتصاعد الانتماءات والنزعات الأولية، والقبلية والعرقية والطائفية في دول أخرى، وكل ذلك يعيق إمكانية نمو المجتمع المدني وتطوره في هذه الدول كما يعكس حقيقة أزمة بناء الدولة الحديثة في تلك المجتمعات، والإخفاق في حل معضلة الاندماج الاجتماعي والسياسي وترسيخ مؤسسات الدولة وتدعيم شرعيتها. وقد تفككت دول بالفعل من هذه المناطق وهناك دول أخرى تواجه خطر التفكك في الوقت الراهن. ويعكس هذا الواقع إحدى مفارقات عصر العولمة، حيث تتزامن عملية العولمة مع ظاهرة تنامي الولاءات الأولية وهي دون الدولة، ومشكلات القوميات

وحالات التفكك الداخلي، مع تنامي توجه نحو المزيد من الترابط والاندماج بفعل ظواهر العولمة[٢٩]. إن تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، يضع عقبات حقيقية أمام إمكانية تحقيق الاستقرار السياسي ونمو المجتمع المدني.

- تنطوي العولمة على آليات وعمليات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية متداخلة، ومن أهم آليات تقويض السيادة الوطنية في دول العالم الأقل تطوراً، ان لم يكن تقويض دعائم هذه الدول ذاتها لتيسير مهمة الهيمنة الرأسمالية المعولمة وتوجيه الطابع القومي لشعوب العالم الثالث لتتلائم مع الحضارة الاورو- أمريكية[٣٠]. ان العولمة تجعل من وسائلها أداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية، في نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية. بعبارة أخرى شل الدولة الوطنية لتقوم بوظيفة تكاد تنحصر في وظيفة (الإجلاء والتسليم) أي سحب يدها من كل ما كانت تضع يدها فيه من قبل وتسليمه للأجانب، مع القيام بالترويج لهذه الوظيفة والزعم بأنها تحقق المصلحة العامة (مصلحة الأمة) بما في ذلك مصلحة الفقراء أيضًا. فهي مثلاً تبيع الشركات والمشروعات التي تأسست في عهد الدولة القومية، تبيعها للشركات الدولية العملاقة، وتسمي هذه خصخصة أو تخصصية أو اسماٍ من هذا النوع لا يفصح عن هوية المشتري. وهي تسحب الدعم المقدم للفقراء وتسميه تثبيتاً اقتصادياً. وهي تفتح الباب على مصراعيه أمام السلع المستوردة لتحل محل المنتجات الوطنية وتسمي ذلك تكيفاً هيكلياً.. وهكذا هذه المهمة تحتاج إلى دولة من نوع خاص، فهي دولة تفكك ولا تبني، وإنما تترك مهمة البناء لغيرها، وهي تسلم أهلها للأجنبي

ليفعل بهم ما يشاء[٣١]. إن العولمة وتوأمها الخصخصة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، وفي مقابل ذلك يعمل على زعزعة الدولة الوطنية و(فلش) المجتمعات بقدر ما تقلص من سيادة هذه الدولة ولاسيما في المناطق التي تكون ضعيفة التكوين القومي، إن إضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لفائدة العولمة يؤديان إلى استيقاظ أطر للانتماء بالخصوص في المجتمعات المتخلفة، سابقة على الدولة: القبلية والطائفية والجهة والتعصب المذهبي. وينعكس ذلك في تزايد الحروب الداخلية التي تعاني منها بعض الدول والتي أدت إلى تفكك كيان الدولة في بعض الحالات، ووضع دول أخرى على طريق التفكك والانهيار، وهناك أيضاً النزاعات والصراعات المسلحة بين بعض الدول. وعلى الرغم أن أسباب هذه المشاكل في العالم الثالث ترتبط في اغلب الحالات بعوامل ومتغيرات بنيوية داخلية وإقليمية مثل عدم الاندماج الوطني، والأزمة التوزيعية، وتدهور شرعية النظم الحاكمة، وتعدد مصادر الصراعات الإقليمية. ورغم ذلك فأن تدفقات التجارة الدولية للسلاح تعتبر من الأسباب الرئيسية في استمرارية بعض هذه الصراعات وزيادة درجة حدتها[٣٢]. وهكذا يتضح ان العوامل الخارجية ليست محايدة، فبعضها مرجح للتحول الديمقراطي ومساند له، وبعضها معوق له أو غير مشجع على اقل تقدير.

في ضوء ما تقدم يمكن القول ان العولمة عبر آلياتها ووسائلها قد لا تترك للصيرورة الديمقراطية استقلالية التطور محلياً إلى حد التعارض مع مصالحها.

بعبارة أخرى إذا جاز لنا فهم الديمقراطية على أنها آليات تتيح للشعب ان يحكم نفسه في أفق

من الحرية وبضمنها التعددية السياسية وسيادة القانون وضمان حقوق الإنسان، فلا نستطيع فهم فرض آليات هي نتاج خصوصيات تاريخية وثقافية واقتصادية وان تكون تلك هي مصدر للفتوى بشان الآليات التي يختارها شعباً من الشعوب.

إن الديمقراطية كنموذج وفكر في تطور مستمر تفرضه حاجات المجتمع وروح العصر، كما ان الخصوصية الديمقراطية تتجسد بوجود وسائل وآليات مختلفة للوصول إلى الديمقراطية وتطبيقها وفقاً لظروف المجتمع وحاجياته[٣٣]، وهذا يدفع إلى القول ان القسر وتصدير قيم الديمقراطية وإملائها من غير ان تكتمل الشروط التاريخية، قد يتسبب في تشقق الجدار السياسي وتبعثر الجسد الاجتماعي، وربما ينتهي إلى التناحر والاقتتال، أي إنها تصعد التنافس وقد تنتهي إلى نزاعات داخلية، وحال بعض الأقطار يدعم ذلك.

والراجح أن الديمقراطية المطلوب فرضها هي التي تمنع حصة مضمونة في هذه الدولة أو تلك من خلال حزب أو أكثر، أو من خلال مجموعات موالية. وينسحب الحال على حقوق الإنسان فأنها أصبحت عتلة سياسية محضة يراد بها زعزعة حكومات وإزالة أخرى، وتقسيم مجتمعات وتجزئة دول.

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة، كمدخل لابد منه إلى التأصيل النظري للمفاهيم إذ جرى استعراض بدايات استخدام مصطلح المجتمع المدني وبيئته ومحطات تطوره وتوظيفاته المتعددة، حسب مبتغي الكتاب والأهداف التي يرمون تحقيقها وأيديولوجياتهم وبالتالي فان مصطلح المجتمع المدني غائي الاستخدام متعدد الأوجه ثم سعت الدراسة إلى

التعريف بمفهوم العولمة ثانيًا، والإجابة على عدة تساؤلات ماذا يقصد بها وبدايات ظهورها وامكانيته، وتعدد استخداماتها ومستوياتها وآلياتها وسماتها وتأثيراتها المتنوعة والمتعددة الأوجه سلبًا وإيجابًا وخيارات التعامل معها.

وجرى التركيز على الجانب الاقتصادي والسياسي وذلك لتأثيراتها البالغة في المجتمع والدولة على السواء ولاسيما الجانب الاقتصادي باعتباره القاطرة التي تسحب خلفها بقية الميادين، أو على الأقل المؤثر فيها وأشير أن من شأن العولمة زعزعة جذور وهدم أركان بعد اختراقها من خلال توظيف شعارات وبالتالي يكون مطلوبًا مواجهة تلك التحديات ليس بالأقوال وإنما بالأفعال وتهيئة مستلزمات تلك المواجهة.

الهوامش:

١. د. احمد شكر حمود، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٠م، ص:٢٣.
٢. د. محمود عبد الفضيل، ملاحظات أولية حول بنية وأزمة المجتمع المدني في البلدان العربية، ندوة قضية الديمقراطية في الوطن العربي، ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، طرابلس،١٩٩١م ، ص:٤٨٦.
٣. د. سعد الدين إبراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨م، ط:٢،ص:٣٩٢،.
٤. د. صادق جلال العظيم، العلمانية والمجتمع المدني، مجلة النهج، دمشق، العدد:٣٨، ١٩٩٥م، ص:١٢٥.
٥. د. ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م ،ص:١٠٥.
٦. د. عامر حسن فياض، المجتمع المدني وديمقراطية التنمية (انموذج المنطقة العربية)، مجلة العلوم السياسية، العدد٣٥، السنة ١٨، ص:٩٧، ٢٠٠٧م.
٧. السيد ياسين، في مفهوم العولمة، ندوة العرب والعولمة، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م، ص:٢٩.
٨. شاكر محمد ذياب، ما العولمة، ط٢، شركة السندباد للطباعة، لسنة ٢٠٠٤، ص ١٠.
٩. د. جلال أمين، العولمة والدولة، ندوة العرب والعولمة، المصدر السابق ص:١٥٣، ١٩٩٨م.
١٠. د. سيار جميل، العولمة والمستقبل، إستراتيجية تفكير عمان، الأهلية للنشر والتوزيع:ط:١، ص:٣٢.
١١. د. محمد الأطرش، العرب والعولمة، ما العمل، ندوة العرب والعولمة، مصدر سابق، ص:٤١٢.

١٢. د. محمد حسن طوالبة، العولمة، جذورها، مضامينها، آثارها، رؤية قومية في العولمة، مجلة دراسات دولية، العدد١٤، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية،٢٠٠١م، ص: ١٢٠.
١٣. د. رسلان خضور، د. سمير إبراهيم حسن، مستقبل العولمة، قضايا راهنة، دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، السنة الثانية، العدد١٧، تموز، ١٩٩٨م، ص١٠.
١٤. د. عبد المنعم السيد علي، العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد:٢٢٩، ٢٠٠٤م، ، ص:٤٣.
١٥. د. محمد علي الفرا: العولمة والحدود، مجلة عالم الفكر، المجلد ٣٢، العدد٤، لسنة ٢٠٠٤، ٦٢.
١٦. د. عبد الخالق عبد الله، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، مجلد ٢٨، العدد الثاني، أيلول ١٩٩٩، ص٤٦.
١٧. مها ذياب، تهديدات العولمة للوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢م، ١٥٢-١٥٣.
١٨. غازي الصوراني، العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي وآفاق المستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٣ تموز ٢٠٠٣، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١١٠.
١٩. المصدر السابق ص.١١٠
٢٠. نفس المصدر ، ص١١١.
٢١. سعيد الصديقي، لمحة عن مفهوم الدولة الوطنية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٣، تموز ٢٠٠٣، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٩٠.
٢٢. نزار ذياب عساف، التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد١، السنة الرابعة، ٢٠٠٢م، ٦٢، وينظر سمير

المقدسي، التكتل الاقتصادي العربي والعولمة على مشارف القرن ٢١، مجلة شؤون عربية، العدد ١٠٣، القاهرة، أيلول، ٢٠٠٠م، ص:١٥٠.

٢٣. نزار ذياب عساف، المصدر السابق،ص ٦٢-٦٣، وينظر سيف علي الجروان، العولمة والسوق العربية المشتركة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٤٩، ١٩٩٩م، ص:١٤٣.

٢٤. بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، ندوة العرب والعولمة، مصدر سابق، ٢٠٩.

٢٥. د. جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩م، ص:٥٨.

٢٦. د. حسنين توفيق إبراهيم، العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، مجلة عالم الفكر، مجلد ٢٨، العدد الثاني ١٩٩٩ ص ١٩٥.

٢٧. المصدر السابق ص:١٩٥.

٢٨. المصدر السابق ص:١٩١.

٢٩. د. حسنين توفيق إبراهيم- مصدر سابق ص ٢١٣ وانظر د. عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟، ندوة العرب والعولمة، مصدر سابق، ص ٣٠٩-٣١٣.

٣٠. د. احمد مجدي حجازي، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، مجلة عالم الفكر، مجلد ٢٨، العدد الثاني، ١٩٩٩، ص ١٣٧.

٣١. د. جلال أمين، العولمة والدولة، ندوة العرب والعولمة مصدر سابق ص ١٦٢.

٣٢. د. حسنين توفيق إبراهيم- مصدر سابق ص ١٩٣.

٣٣. د. رياض عزيز هادي، الديمقراطية بين العالمية والخصوصية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان ٨ و٩ آب ١٩٩٥ ص ١٧٤.

المصادر:

١. د. احمد شكر حمود، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٠ م .
٢. د. محمود عبد الفضيل، ملاحظات اولية حول بنية وازمة المجتمع المدني في البلدان العربية،ندوة قضية الديمقراطية في الوطن العربي،ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي،طرابلس،١٩٩١م.
٣. د.سعد الدين ابراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي،١٩٨٨ م.
٤. د.صادق جلال العظم، العلمانية والمجتمع المدني،مجلة النهج،دمشق،العدد٣٨. ١٩٩٥ م
٥. د.ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة،عمان،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،٢٠٠٤ م.
٦. د. عامر حسن فياض، المجتمع المدني وديمقراطية للتنمية (نموذج المنطقة العربية)، مجلة العلوم السياسية، العدد٣٥، السنة ١٨. ٢٠٠٧ م
٧. السيد ياسين،في مفهوم العولمة، ندوة العرب والعولمة، مجموعة باحثين،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٩٨ م.
٨. د.جلال امين، العولمة والدولة، ندوة العرب والعولمة، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨ م .
٩. د.سيار الجميل، العولمة والمستقبل، استراتيجية تفكير، عمان، الاهلية للنشر والتوزيع.
١٠. د.محمد الاطرش، العرب والعولمة، ما العمل؟ ندوة العرب والعولمة، مجموعة باحثين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٨ م .

١١. د.محمد حسن طوالبة، العولمة: جذورها، مضامينها، أثارها، رؤية قومية في العولمة، مجلة دراسات دولية، العدد ١٤، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية،٢٠٠١ م.
١٢. د.رسلان خضور، د.سمير ابراهيم حسن، مستقبل العولمة، قضايا راهنة، دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، السنة الثانية، العدد١٧، تموز،١٩٩٨ م.
١٣. د.عبد المنعم السيد علي، العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٢٩ ، ٢٠٠٤ م.
١٤. د.محمد علي الفرا، العولمة والحدود، مجلة عالم الفكر، المجلد ٣٢، العدد ٤، السنة٢٠٠٤م.
١٥. عبد القادر عبد الله، العولمة جذوها وفروعها وكيفية التعامل معها،مجلة عالم الفكر،مجلد٢٨،العدد الثاني ،ايلول١٩٩٩ م.
١٦. مها ذياب، تمهيدات العولمة للوطن العربي،مجلة المستقبل العربي،العدد ٢٧٦،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠٢م.
١٧. د.نزار ذياب عساف،التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة،دراسات اقتصادية،بيت الحكمة،العدد١ ،السنة الرابعة،٢٠٠٢م.
١٨. سمير المقدسي،التكتل الاقتصادي العربي والعولمة على مشارف القرن ٢١،مجلة شؤون عربية،العدد١٠٣، القاهرة،ايلول ٢٠٠٠م.
١٩. سيف علي الجروان،العولمة والسوق العربية المشتركة ،مجلة المستقبل العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد ٢٤٩ ، ١٩٩٩ م.
٢٠. بول سالم،الولايات المتحدة والعولمة:معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين،ندوة العرب والعولمة،محموعة باحثين،بيروت،مركزدراسات الوحدة العربية،١٩٩٨ م.

٢١. د.حسنين توفيق إبراهيم،العولمة:الأبعاد والانعكاسات السياسية،مجلة عالم الفكر،مجلد ٢٨،العدد الثاني ١٩٩٩ م.
٢٢. د.عبد الإله بلقزيز،العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة ام ثقافة العولمة، ندوة العرب والعولمة ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٨ م.
٢٣. د.احمد مجدي حجازي، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية،مجلة عالم الفكر،مجلد ٢٨ ،العدد الثاني ١٩٩٩ م.
٢٤. د. رياض عزيز هادي ،الديمقراطية بين العالمية والـ خصوصية ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان ٨ و ٩ آب ١٩٩٥ م .